المحاكمات والسجون



لفضيلة الشيخ
سليمان بن ناصر العلوان

المحاكمات والسجون



لفضيلة الشيخ:
سليمان بن ناصر العلوان

بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة الدار

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، نبينا مُحمَّد، وعلى آله وصبحه أجمعين.

أما بعد:

فهذه كلمة ألقاها فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان – حفظه الله من كل سوء وفك أسره – في أحد مجالسه عن شهادته في المحاكم والسجون، وقد قمنا بتفريغها والاعتناء بها، وهي عبارة عن تسجيلين صوتين، ألحقناهما ببعض.

كتبه

دار العلوان



الفقهاء رحمهم الله تعالى يذكرون أن الحكم لا يصح بعد العقوبة؛ لأنك إذا استوفيت من الرجل العقوبة فلماذا تحاكمه؟! وما هي الفائدة المحاكمة؟!

فالمحاكمة تكون لأجل ذنب موجود ومتحقَّق منه.

ومن ثم الشرع لا يأذن بسجن أحد قبل أن تثبت عليه التهمة.

والكثير من القوانين الوضعية ترى أن الرجل لا يبقى في السجن أكثر من ستة أشهر دون محاكمته، فإن لم يحاكم؛ أطلق سراحه مع تعويضه.

فإذا حُبس الرجل بلا تهمة أو بشبهة، ثم شَرع السجان بالبحث عن مبررات لسجنه؛ كان ظالما معتديا، وكان مخالفًا لكتاب الله ولسنة رسوله ﷺ ولإجماع العلماء.

فإذا استوفى العقوبة التي هي على قدر الغضب في الحقيقة لا على قدر الذنب، وفرغوا منه؛ حوله للمحاكمة، وهذه المحاكمة تكون تابعة للحكومات، والقضاة قد انتُقوا من محاكم أخرى ولهم مخصصات ولهم مميزات عن الآخرين، فكان في هذا نوع تبيت للظلم والعدوان وتبرير للسجن، ولذلك فأي محاكمة بعد عقوبة وسجن تعتبر باطلة، وعليه ألا يقبل القضية وألا يكون مطيةً للآخرين يمررون ظلمهم وعدوانهم عن طريقه، حتى ولو قال القاضي: يكتفى بما مضى!

فهذه الإجراءات التي يبني عليها القاضي ما هي؟!!

هي إجراءات المباحث! وإجراءات المباحث مبنية على الإكراه والظلم والقسر والقهر! فتعتبر هذه الإجراءات غير نظامية وغير شرعية! فتعتبر باطلة من أصلها!

ناهيك أن المحاكمات العصرية الموجودة هي أشبه ما تكون بالتمثيليات؛ لأنها قد أنشأت هذه المحاكم الخاصة بعد اعتقالات السجناء والإخوة! والنظام في هذا البلد لا يسمح بالتحاكم إلى محكمة أنشأت بعد الاعتقال! والنظام في هذه البلاد لا يسمح بانتقاء قضاة لمحاكمة أشخاص خاصين!

فما طبقت في هذه المحاكمات الأمور النظامية الموجودة في هذا البلد! ولا أُعملت الأدلة الشرعية في هذه المحاكمات! فهذه المحاكمات باطلة من حيث الشرع وباطلة من حيث النظام.

وقد أجمع العلماء على أن الخصم لا يحكم على خصمه، وهذه المحكمة تابعة لوزارة الداخلية، ووزارة الداخلية تنتقي القضاة وتُجري عليهم الرواتب وتُجري لهم المخصصات الزائدة على رواتب القضاة الآخرين، وهم في حماية، ويتنقلون بعلاوات، فهل تتصور أن هؤلاء سيحكمون لك على وزارة الداخلية؟!!

هؤلاء قضاة تابعون لوزارة الداخلية! ونعتبرهم خصومًا، والخصم لا يحكم على خصمه بالإجماع.

ولا أدل من هذا أن القاضي المنتدب وهو رئيس المحكمة المتخصصة حين قاضاني يقول: إن الأصل في إجراءات المباحث السلامة! وأنهم ثقاة!

مع أن هذا يخالف مبادئ القضاء! فكيف تحكم على إجراءات المباحث بالسلامة! وأنا وجهت له سؤالاً صريحًا: هل زرت السجون؟

قال: لا.

إذًا كيف عرفت أن الأصل هو السلامة؟!

فهو إنما يتلقى المعلومات والأوامر من الجهات التي أوجدته في هذا المكان، وإلا فالقاضي المحايد يبحث في السجون حتى يعرف!

وكذلك في بداية التحقيق: على أي أساس يقبل القاضي أن يأتي إليهم السجين ثم يقول: تصادق؟!

هذا لا معنى له!! فهو يصادق على أقاويل أخذت منه بالقسر!!

فلو لم يصادق؛ إذا رجع لقي العذاب والتعذيب والتجويع والضرب والقهر وكسر الظهر وكسر القدم وكسر اليد ولقي الهموم والأحزان!!

سائل: هل هذا شيء ثابت؟

الشيخ سليمان العلوان: نعم هذه أشياء ثابتة! أنا لا أتكلم عن فراغ، أتكلم أولاً عن خبرة وتجربة دامت تسع سنوات!



أما أن تكون السجون، كالسجن الذي في الشرقية، والسجن الذي في جدة، والسجن الذي في الرياض، والسجن الذي في عسير، والسجن الذي في القصيم، على هيئة فنادق أو على هيئة سجون يعطى فيها السجين حقه، أو تطبق عليه الأنظمة؛ فهذا غير صحيح! ولا صلة له بالواقع!

بل هذه السجون سجون قمعية! سجون وحشية! لا تمت للإسلام بصلة! وبكل أسى نقول: وأيضًا حتى النظام يمنع من ذلك! ولكن لا يطبقون النظام!

كما قلت لك: بدء الاعتقال لا يطبق فيه النظام! فما بالك بما بعد الاعتقال؟!

نحن نعرف أن بعض الإخوة في السجن وإلى الآن لم يتصل على أهله! بأي شرع هذا؟! وبأي نظام؟! هذا لا يمكن أن يقر أبدًا!!

وهذه المحاكمات باطلة من حيث الشرع وباطلة من حيث النظام!

فالنظام يفرض أن تقام المحاكمة في بلد المدعى عليه، وعامة الإخوة يحاكمون في غير بلادهم، ومن حق المدعى عليه أن يرفض حتى تقام المحكمة في بلده.

وبالتالي من حق السجين ومن حق الرجل الذي يحال ويحول على هذه المحاكمات أن يرفضها جملةً وتفصيلاً؛ لأنها مخالفة للكتاب وللسنة ولإجماع العلماء، ومخالفة للأنظمة العصرية، فبالتالي تعتبر باطلة وأحكامها باطلة.

ولذلك كتبت في هذه المحكمة سبعين وجهًا في نقضها، وذكرت اثني عشر وجهًا نظاميا يقضي ببطلان هذه المحكمة كناحية نظامية، وذكرت أكثر من خمسين وجهًا كناحية شرعية، فمن يريد النظام فهذه المحاكم باطلة من حيث النظام، ومن يريد الشرع فمن حيث الشرع باطلة بالإجماع.

وأين الذين يتحججون بالنظام؟! ويتكثرون بالنظام؟! ويتبجحون بالنظام؟! ويتكثرون بالأنظمة والبنود العالمية؟! هم ما طبقوا شيئًا من هذا!

حتى الإجراءات البدائية التي تتخذ للسجناء هي إجراءات غير إنسانية! وهي مخالفة لحقوق الإنسان ومخالفة لما أمر الله به في الإسلام!

وأنا لا أتكلم عن فراغ، أتكلم أولاً عن خبرة وتجربة دامت تسع سنوات!

فأنا واحد من المعتقلين بقيت لمدة ست سنوات وبضع أشهر محرومًا من زوجتي وأنقَّل من بلد إلى بلد!!

فأنا من أهل بريدة، اعتقلت في الرياض، ثم نقلت من الرياض للشرقية، ثم من الشرقية للرياض، ثم من الرياض للقصيم، ثم من القضيم للرياض! ثم جاء الفرج من الرياض؛ ثم حولت للقصيم! فصار الخروج من القصيم!!

فهذه العمليات لا تمت للإسلام بصلة!

وقد بقيت في الشرقية عشرة أشهر وعشرة أيام بلا زيارة وبلا اتصال! تحت أي مسى هذا؟!

وبقيت سبع سنوات في الحبس لا أقيم جمعة ولا جماعة!! لأني معزول عن العالم الخارجي!!

مع أن النظام لا يسمح بهذا!

فالنظام خلال شهرين يُنهى التحقيق، وإذا رأى المحقق المصلحة للتمديد إلى ستة أشهر في النهاية، ثم بعد ذلك إما أن يحول للمحكمة وتُثبت عليه التهمة، أو يُفرج عنه.

وأنا بقيت كل هذه المدة بلا محاكمة! ويذهبون لأشخاص فيبحثون لديهم عن معلومات عن السجين! فهم يعتقدون بلا شيء واضح! لأنهم يعاقبون على قدر الغضب لا على قدر الذنب! فإن عامة الإخوة ما عندهم شيء! لكن يغضبون عليهم ثم يسجنونهم ثم يبحثون عن مبررات للسجن!

